من لم يعرف المنطق فلاثقة له في العلوم أصلا [الإمام الغزالي]

شرح تهذيب

تأليف

علّامه عبد الله يزدي

المتوفى ١٠١٥هـ

مع حاشية

تحفه شاهجاني

[بدون حل تركيب]

طبعة جديدة ملونة مصححة

مكتبة البشرى

شركة الطباعة والنشر

ممبئى ـ كراچى ـ لاهور ـ كويته (المجيد) اكادمى روڈ ـ پاكستان

اسم الكتاب : شرح تهذيب مع الحاشية تحفة شاهجاني
تأليف : علّامه عبد اللّه يزدي رحمه الله
الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ء
الطبعة الجديدة: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١ء
عدد الصفحات: ٢٢٤
السعر =/120روبية

مكتبة البشرى
للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS
Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)
Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan
الهاتف: +92-21-37740738, +92-21-34541739
الفاكس: +92-21-34023113
الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk
www.ibnabbasaisha.edu.pk
البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk
يطلب من
مكتبة البشرىٰ، كراتشي. باكستان +92-321-2196170
مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313
المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656,7223210
بك لينڈ، سٹي پلازه كالج روڈ، راولپنڈى. +92-51-5773341, 5557926
دار الإخلاص، نزد قصه خوانى بازار، پشاور. +92-91-2567539
مكتبة رشيدية، سركي روڈ، كوئٹه. +92-333-7825484

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً- أما بعد:

فإن كتاب "شرح التهذيب" من أهم الكتب في علم المنطق ولها أهمية كبرى لدارسي هذا العلم خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرهما من الدول الآسيوية.

كما لايشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب " شرح التهذيب " في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت- بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم النحو لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسرُّ الناظرين ويسهّل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدير.

إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر
كراتشي- باكستان
١٩ ذي الحجة، ١٤٢٩هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- جعلنا كتاب " تهذيب المنطق " كالمتن وجعلنا شرحه " شرح التهذيب " بين الخطين، واخترنا " تحفه شاهجهاني " لشرح المواضع المهمة كالحاشية.
- واخترنا اللون الأحمر لنصوص كتاب" تهذيب المنطق " في المتن وفي " شرح التهذيب " ولعناوين هذا الكتاب وللنصوص القرآنية الواردة فيه.
- تصحيح الأغلاط الإملائية في المـــتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل **'الأسود'** التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامَنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله . . . . . .

قوله: الحمد لله: افتتح كتابه بحمد الله بعد التسمية؛ **اتباعًا** بخير الكلام، **واقتداءً** بحديث خير الأنام، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

بسم الله: الباء على التحقيق متعلق بالمتبرّك أو المتيمّن، اسم الفاعل المقدر الدال على الدوام والاستمرار، منصوب المحل على الحالية من الضمير المستتر في "أَبتدئُ" أي المتكلم الواحد المحذوف. فالتقدير "أَبتدئُ الكتاب متبركا بـــ بسم الله الرحمن الرحيم دائمًا في الابتداء والانتهاء".(تحفه)

بسم الله إلخ: لما رأى الشارح الابتداء باسمه تعالى يصون المبتدي به عن وصمة النقص، وجد من نفسه محركا للإقبال عليه. فإذا لاحظ صفة الرحمن أي معطي النعم في الدنيا قوى ذلك المحرك، ثم لّما تأمل في صفة الرحيم أي معطيها في الآخرة للمؤمنين خاصة قوي ذلك المحرك قوة قويّة، فاضطر بإتيان التسمية.

قوله: الحمد لله: أي قول القائل؛ لأن القول لكونه عرضًا من مقولة الفعل، لابد له من محل يقوم به، وهو القائل، فهو مذكور معنىً، ولابد للضمير الغائب من المرجع المقدم ذكره لفظًا أو معنىً أو حكمًا، فلا يرد أن مرجع الضمير الغائب غير مذكور.(عبد) **افتتح**: أي ابتدأ ولما كان في الافتتاح تفاؤل وإشعار بفتح أبواب المقاصد بإتيان مفتاح التسمية والحمدلة، اختار اختاره على الابتداء.

اتباعًا: يعني أن كلامه تعالى المرتب المنتظم بهذا النظم والترتيب، لما كان مشروعًا بالبسملة والحمدلة، بأن الحمد واقع بعد التسمية، شرع كتابه بهما كذلك اتباعًا وتبركًا.(عبد)

واقتداءً: معطوف على قوله: اتباعاً، فكما أنه علة للافتتاح المقيد، كذلك هو أيضًا علة له؛ لأنه لابد من الوجه الجامع بين المعطوفين، وهو ههنا الافتتاح المقيد، والتعارض مرفوع بحمل الابتداء الحقيقي في حديث التسمية والإضافي أو العرفي في حديث التحميد كما سيأتي. فإن قلت: قد صرح بعض شراح البخاري بأن في صحة الحديث مقالاً لا يصلح للحجيّة، قلت: الحديث على الوجهين: باللفظ والمعنى جميعًا أو بالمعنى فقط، هذا من الثاني؛ لأنه ذكر الإمام النووي في أول شرح المسلم: إنما بدأ "بالحمد" بحديث أبي هريرة "كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر". وفي رواية "ببسم الله الرحمن الرحيم" إلّا أن الشارح غير الروايتين بالحديثين على سبيل التجوز.

. . . . . .

فإن قلت: **حديث الابتداء** مروي في كلٍ من التسمية والتحميد، فكيف التوفيق؟ **قلت**: الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي، وفي حديث التحميد على الإضافي أو على العرفي أو في كليهما على العرفي و**الحمد** هو الثناء باللسان على الجميل **الاختياري**، . . . . . .

حديث الابتداء: أي الحديث الدالّ على الأمر بالابتداء بالتسمية والتحميد. حاصل السؤال أن الافتتاح للاقتداء بالحديث لا يجوز؛ لأن الاقتداء بالحديث إنما يمكن بعد سلامته عن المعارضة، والحديثان متعارضان؛ لأن البداية والابتداء معناه التصدير، ومعنى بدأت الكتاب بكذا، جعلته في أوله؛ بناء على أن الجار والمجرور واقع موقع المفعول به، وهو لا يتصور بالأمرين، فالعمل بأحد الحديثين يفوت العمل بالآخر. ومنشأ السؤال حمل الابتداء في الحديثين على الحقيقي.(عبد) **قلت**: حاصل الجواب التوفيق بين الحديثين بأن الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي، وهو الابتداء بشيء مقدم على جميع ما سواه. وفي حديث التحميد محمول على الإضافي، وهو الابتداء بشيء مقدم بالنسبة إلى بعض، ومسبوق بالنسبة إلى آخر، أو على العرفي، وهو الابتداء بشيء مقدم على المقصود. فإن قلت: لو حمل الابتداء في حديث التسمية على الإضافي أو العرفي، وفي حديث التحميد على الحقيقي، لحصل التوفيق أيضًا، فبم ترك هذا وأخذ ذلك؟ قلت: لما كان المقصود من التسمية ذكر اسم الذات، والتبرك والاستعانة به، ومن التحميد إثبات الصفات أي اختصاص جميع المحامد للذات، والذات مقدم على الصفات، حملنا الابتداء في التسمية على الحقيقي، وفي التحميد على الإضافي أو العرفي. فإن قلت: ما وجه ترك احتمال الابتداء بالإضافي في حديث التسمية؟ قلت: لما كان فيه التقدم بالنسبة إلى بعض، والتأخر بالنسبة إلى آخر، وليس هذا في حديث التسمية، فلم يعتبره فيه. وأما الذين يعتبرونه في حديث التسمية أيضًا، فيعرفونه بالابتداء بشيء مقدم بالنسبة إلى شيء آخر في الجملة، سواء كان مسبوقا بآخر أو لا، فعلى هذا المعنى بين الحقيقي والإضافي عموم من وجه، وعلى المعنى السابق مباينة.(تحفه)

الحمد: وهو ذكر الخير باللسان، فذكر اللسان بعده مبني على التحرير كذكر اللّيل بعد أسرى في قوله تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾ (الإسراء:١) والمراد بالثناء باللسان أعم من أن يصدر عنه، أو من جنس ما يصدر عنه سواء كان صادراً عنه أو لا، وحينئذٍ يندرج فيه حمده تعالى على ذاته وخلقه؛ لأنه من جنس القول. فتدبر.

الاختياري: للمحمود، بخلاف الممدوح عليه؛ فإنه يجوز أن يكون غير اختياري أيضًا، مثل مدحت اللؤلؤ على صفائها. والمراد بالاختياري ما هو متفاهم العرف، وهو ما لا يكون باختيار الغير، وإن لم يكن اختياريا بالحقيقة، ولا التفات لأهل العرف إلى التدقيقات الحكمية. (عبد)

. . . . . .

نعمة كان أو **غيرها**، والله عَلَمٌ على **الأصح** للذات الواجب الوجود المستجمع بجميع صفات الكمال؛ ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة أن يقال: الحمد **مطلقًا منحصر** في حق مَنْ هو مستجمع بجميع صفات الكمال من حيث هو كذلك، **فكان** كدعوى الشيء . . . .

نعمة: وهي الفاضلة، جمعها فواضل، ومعناها العطية المتعدية، والمراد بالتعدي ههنا هو التعلق بالغير في تحققه وجوباً كالإنعام أي إعطاء النعمة، وفي "الكشاف" في سورة المزمل: النعمة بالكسر الإنعام، وهو المراد ههنا، وبالفتح التنعم وبالضم المسرّة.(عبد) **غيرها**: أي غير النعمة، وهو الفضائل التي جمعها فضيلة، وهي خصلة ذاتية ذات فضل. وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في حاشية "البيضاوي" قوله من نعمة أو غيرها: المراد من النعمة الإنعام؛ لأن ذات النعمة ليست اختيارية للمنعم، وقد يذكر مكانهما الفواضل والفضائل أعني الصفات المتعدية واللازمة، والمراد بالمتعدية المقتضية بحسب مفهوماتها المتعدية ووصول الأثر، وباللازمة غيرها.(عبد)

الأصح: إنما قال: على الأصح؛ تنبيهاً على الاختلاف في عَلَمِيّته وكونه علما مختار عنده، والمختار عند "البيضاوي" أنه من الأوصاف الغالبة.(عبد) وحكي أن سيبويه سئل في المنام عن سبب مغفرته، قال: قولي: ومختاري أنه أعرف المعارف.(الفوائد الشافية لزيني زاده آفندي ناقلاً عن القهستاني) **مطلقًا**: مستفاد من اللام على الحمد، وإشارة إلى أنها للاستغراق أو الجنس؛ فإن اختصاص الماهية بشيءٍ يقتضي اختصاص جميع أفرادها به.(عبد)

منحصر: من حيث هو كذلك: أي مستجمع لجميع الصفات من حيث أنه مستجمع لجميع الصفات الكاملة حقيقةً لا مجازاً ومبالغةً. والانحصار مستفاد من اللام الجارة للتخصيص الداخلة على الله. (عبد)

فكان: أي لمّا صار قوله: الحمد لله في تلك القوة، كان دعوى ذلك القول أي دعوى أن جميع المحامد منحصر في حقه تعالى مثل دعوى الشيء مع دليله وبرهانه أي بأن يعلم منه دليله وبرهانه من غير احتياج إلى إقامة الدليل عليه على حدة؛ لأنا إذا ادعينا أن جميع المحامد منحصر في حق من هو مستجمع لجميع الصفات الكمالية، فلا مجال للسامع المعترف بالاستجماع لإنكار الانحصار؛ لأنه أي الانحصار أيضًا من جملة الصفات الكمالية، فلو لم يتحقق في حقه تعالى لم يكن ذاته مستجمعًا لجميع الصفات الكمالية، هذا خلف. وترتيب المقدمات من الشكل الأول هكذا: الحمد مطلقاً من صفات الكمال، وكل من صفات الكمال منحصر في حق من هو مستجمع لجميع الصفات الكمالية، فالحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مستجمع لجميع الصفات الكمالية. فإن قلت: لم قال: فكان كدعوى الشيء إلخ مع أنه دعوى الشيء مع بيّنة وبرهان بعينه. قلت: فرق ما بين قولنا: الحمد لله وبين قولنا: ثناء الله؛ لأن الحمد مطلقاً من صفات الكمال. فافهم.(عبد)

الذي هدانا . . . . . .

ببيّنةٍ وبرهانٍ ولا يخفى لطفه. قوله: الذي هدانا: الهداية قيل: هي **الدلالة** الموصلة أي **الإيصال** إلى المطلوب وقيل: **هي إراءة** الطريق الموصل إلى المطلوب. **والفرق** بين هذين المعنيين، أن الأول يستلزم الوصول إلى المطلوب، بخلاف الثاني؛ فإن الدلالة على ما **يوصل** إلى المطلوب لا تلزم أن تكون موصلة إلى ما يوصل، فكيف توصل إلى المطلوب! والأول **منقوض** بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾؛ إذ **لا يتصور** الضلالة بعد الوصول إلى الحق. **والثاني** (فصلت:١٧)

ببيّنة وبرهان: لأنها من القضايا الفطرية، وهي عبارة عن القضية التي قياسها معها مثل: الأربعة زوج.

الدلالة: أي الهداية عند المعتزلة، الدلالة الموصلة، والحصر المستفاد من "هي" هو مدار النقض. فاحفظ.(عبد)

الإيصال: لما كان الإيصال لازماً للهداية بهذا المعنى، فسرها به؛ تنبيهًا على ذلك.(عبد)

هي إراءة: أي الهداية عند الأشاعرة، إراءة الطريق الموصل في نفس الأمر إلى المطلوب. فالإيصال في هذا المعنى صفة الطريق، لا صفة الإراءة حتى يكون الإيصال لازما لها. وهذا هو منشأ الفرق بين المعنيين.(عبد)

والفرق: حاصل الفرق بين هذين المعنيين بحسب الجلي من النظر، استلزام الأول للوصول المطلوب، بخلاف الثاني. وأما بحسب النظر الدقيق، فالخصوص والعموم بأن الوصول لازم للمعنى الأول؛ لكونه مطاوعاً للإيصال كالانكسار للتكسير، فيكون أخص، فيختص بالمؤمن، بخلاف الثاني؛ فإن الدلالة على ما يوصل أي الطريق لا يستلزم الوصول إليه، فضلاً عنه إلى المطلوب، فيكون أعم، فيشمل المؤمن والكافر جميعًا.

يوصل: المراد بالإيصال في كلا المعنيين الإيصال بالفعل؛ ضرورة أن الإيصال بالقوة ليس إيصالاً في الحقيقة، ولو كان المراد الإيصال مطلقاً لم يكن بين المعنيين فرق تحقيقا، إلا أنه في الأول صفة الدلالة، وفي الثاني صفة الطريق.(تحفه) **منقوض الخ**: والنقض بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت:١٧) ظاهر الورود؛ لأن ثمود لم يؤمنوا بنبيهم صالح عليه السلام. **لا يتصور**: قيل: ممنوع؛ لجواز وقوع الضلالة بعد الوصول إلى الحق، كالكفر بعد الإيمان. والجواب أن الضلالة لا يتصور بعد الوصول إلى الحق، والمرتد لما لم يكن واصلا إلى الحق، انحرف وكفر بالله تعالى.(تحفه) **الثاني إلخ**: وجواب النقض بأن الهداية في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي﴾ (القصص:٥٦) مجاز في الإيصال إلى المطلوب لا يفيد ترجيحه على المعنى الأول؛ لاحتمال أن يكون الهداية في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت:١٧) مجازاً في إراءة الطريق، فاحتمال التجوز مشترك. (عبد)

. . . . . .

منقوض بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ **لا تَهْدِي** مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ (القصص:٥٦)؛ فإن النبي ﷺ كان شأنه إراءة الطريق. والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية "الكشاف" هو أن الهداية لفظ **مشترك** بين هذين المعنيين، وحينئذٍ يظهر اندفاع كلا النقضين، **ويرتفع** الخلاف من البين. ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية أن الهداية تتعدى إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه، نحو ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة:٦) وتارة بـــ إلى نحو ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة:٢١٣) وتارة باللام نحو ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء:٩)

لا تهدي: إلى المطلوب، ولكن الله يهدي من يشاء. أجيب بأن الآية على منوال ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (الأنفال:١٧) أي إنك لا تهدي حقيقة وإن ظهر منك إراءة الطريق ظاهراً ولكن الله يهدي حقيقة من يشاء وفيه نظر؛ لأن هذا التوجيه لا يلائم هذه الآية؛ لأنه إنما يناسب لو كان لذلك الفعل أثر عجيب، وههنا ليس كذلك، بخلاف ذلك الرمي، فكان له أثر عجيب جدًا؛ ولأن الغرض من الآية حينئذٍ إلى نفي الفعل عن النبي وإثباته لله تعالى سواء كان في حق من أحببت أو في غيرهم.(عبد)

مشترك: أي بالاشتراك اللفظي الذي هو عبارة عن كون اللفظ موضوعاً لمعانٍ كثيرةٍ بأوضاع متعددة، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت:١٧) بمعنى إراءة الطريق، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي﴾ (القصص:٥٦) بمعنى الإيصال إلى المطلوب فلا نقض، ولما جعلها مشتركاً، والمشترك لابد له من قرينة، تعين المعنى المراد، أراد بقوله: إن الهداية تتعدى إلخ، بيان القرينة. (إسماعيل) والحق ما قال السيد الزاهد: إن الاحتمالات هنا أربعة: التجوز في المعنى الأول، والتجوز في المعنى الثاني، والاشتراك اللفظي، والاشتراك المعنوي الذي هو عبارة عن كون اللفظ موضوعاً لمعنىً واحد كلي أفراده كثيرة، والظاهر هو الاحتمال الأول، وهو أن يكون الهداية مجازاً في الأول وحقيقة في الثاني؛ لأن المعنى الثاني هو المعنى اللغوي؛ فإنه فسر في كتب اللغة الهداية بـــ"راه نمودن" والهادي بـــ"راه نما" فاندفع الاحتمال الثاني من أن التجوز في الثاني والحقيقة في الأول والاشتراك المعنوي أيضًا؛ لأنه لم يوضع لمعنى كلي يعمها، ومن المعلوم أن اللفظ أدار بين الحقيقة والمجاز وبين الاشتراك يحمل على الحقيقة والمجاز، فاندفع احتمال الاشتراك أيضًا. **ويرتفع**: قيل: لا نسلم أن يرتفع الخلاف من البين؛ فإن ما في الحاشية مذهب ثالث، والثالث لا يرفع الخلاف في الأولين. أقول: المراد أن الخلاف كأنه مرتفع بحسب إظهار الحق يعني الأولين في الغلط بسبب عدم التعمق في استعمال الهداية، فإذا أظهر الحق فالخلاف كالمرتفع من البين.(برهان)

سواء الطريق . . . . . .

فمعناها على الاستعمال الأول هو الإيصال، وعلى الباقيين إراءة الطريق قوله: سواء الطريق: أي **وسطه** الذي يفضي سالكه إلى المطلوب ألبتة **وهذا** كناية عن الطريق المستوي؛ إذ **هما** متلازمان، **وهذا** مراد من فسره بالطريق المستوي والصراط المستقيم. ثم المراد **به** إما نفس الأمر **عمومًا**

فمعناها: وهذا منقوض بقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ (الإنسان:٣)؛ لأن الهداية وإن كانت متعدية إلى المفعول الثاني بنفسها، لكنها بمعنى إراءة الطريق، وبيان القرينة بعده غير تام، إذ لم يعلم حال ما إذا لم تكن متعدية إلى المفعول الثاني مع أن الآيتين المذكورتين للنقض مما لم يتبيّن القرينة فيه، فلابد منه.(تحفه)

وسطه: على ما وقع في "الصراح" أن سواء الشيء وسطه، ووسط الطريق أقرب إلى الإيصال إلى المقصود من أطرافه.(سيد أبو الفتح) **وهذا**: أي وسط الطريق كناية عن الطريق المستوي؛ لأن سواء الطريق لما كان لازماً لوسط الطريق، فذكر الوسط وأراد الاستواء.(عبد)

هما: أي وسط الطريق والطريق المستوي متلازمان، ومدار الكناية على اللزوم؛ إذ هي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه كما بين في علم البيان، ووجه الملازمة: أن وسط الطريق كالطريق المستوي والصراط المستقيم في الإفاضة والإيصال إلى المطلوب غالبًا، وإنا فرضنا خطوطا واصلة بين نقطتين، فالذي يكون وسطا منها مستو ومستقيم في الإيصال أيضًا وكذا العكس. (عبد)

وهذا: دفع إيراد يرد على المحقق الدواني؛ حيث فسر قول المصنف: سواء الطريق بالطريق المستوي والصراط المستقيم. تقريره: إن هذا التفسير يشتمل على تكلفات ثلاثة؛ لأنه جعل السواء بمعنى الاستواء ثم استعماله بمعنى المستوي ثم جعل الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، ولا يخفى أنه مع مخالفة اللغة تكلف وتعسف أيضًا. فأجاب من جانبه "بقوله: وهذا مراد إلخ" ومحصل الجواب: أن هذا التفسير ليس ترجمة اللفظ وبيان أصل التركيب حتى يكون مفضيا إلى التكلفات الثلاثة المذكورة، بل هو إشارة إلى أن سواء الطريق كناية عن الطريق المستوي، ولا مضايقة فيه؛ فإنه يصح تفسير طويل النجاد بطويل القامة، فسواء الطريق بمعنى وسط الطريق، وهو كناية عن الطريق المستوي.(إسماعيل)

به: أي بالطريق المستوي والصراط المستقيم المكني عنه بقوله: سواء الطريق، والمراد بسواء الطريق الذي كناية عن الطريق المستوي والصراط المستقيم.

عموماً: أي العقائد الحقة حال كونها تعم عموماً؛ لشمولها القواعد المنطقية والعقائد الكلامية.

وجعل لنا . . . . . .

أو خصوص ملة الإسلام، والأول أولى؛ لحصول البراعة الظاهرة بالقياس إلى قسمي الكتاب.

قوله: وجعل لنا: **الظرف** إما **متعلق** بـــ"جعل"، و"اللام" للانتفاع، كما قيل في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً﴾ وإما بـــ"رفيق"، ويكون تقديم معمول المضاف إليه على المضاف؛ لكونه ظرفا، والظرف مما يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره. والأول أقرب **لفظاً**، والثاني **معنىً**.(البقرة:٢٢)

أو خصوص: بالرفع خبر مبتدأ، أي: أو المراد به ملة الإسلام الخاصة، فإضافة "الخصوص" إلى "ملة الإسلام" من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، مثل: أخلاق ثياب، وفي بعض النسخ "خصوصًا" بالنصب معطوفا على "عموماً" أي يخص نفس الأمر خصوصًا. وقوله: "ملة الإسلام" إما مرفوع على الابتدائية، أي هو ملة الإسلام، أو منصوب بتقدير أعني. **الظرف**: الظاهر أن قوله: "لنا" ظرف لغو لا مستقر، وحينئذٍ إما أن يتعلق بـــ"جعل التوفيق" أو "الرفيق".(شوستری) **متعلق** بـــ"جعل" و"اللام" للانتفاع: فيه إشارة إلى دفع ما قيل من: أن المعنى على هذا التقدير باطل؛ فإنه يلزم كون أفعال الله تعالى معللة بالأغراض والغايات. وجه الدفع: "اللام" ليس لمعنى الغرض والغاية بل للانتفاع، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ (البقرة:٢٢)

لفظاً: لكنه أبعد معنى؛ لأن الخير المطلق معتبر في مفهوم التوفيق عرفا وشرعا، كما قال السيد الزاهد ﷺ، أو من لوازم ذات التوفيق، كما ذهب إليه مولانا مرزا جان، فإذا تعلق بـــ"جعل" يكون "التوفيق" مجعولاً و"خير رفيق" مجعولا إليه، وتخلل الجعل بين الشيء وذاتياته أو لوازمه ممنوع. وقيل: إنه أبعد معنىً؛ لأن "اللام" بعد الأفعال تعليلية غالباً، فيتوهم كون العباد علة لأفعاله تعالى، وبطلانه أظهر من أن يخفى. وأما جعل اللام للانتفاع، فلا يندفع به تخلل الجعل، والاستدلال بالآية باطل؛ لأن الفراش ليس بذاتي للأرض ولا لازم لها، كما قيل. ولكن لا يخفى عليك أن الطبيعة الأرضية على شكلها الطبعي يصح أن تكون ملزومة لكونها مهادًا لنحو هذا الجسم. فتأمل.(عبد)

معنى: أقرب معنىً وأبعد لفظًا. أما الأول؛ فلأنه لا يلزم حينئذ المحذوران المذكوران في ما سبق؛ لأن "الخير المطلق ذاتي أو لازم "للتوفيق" لا الخير المقيد بـــ"لنا".(عبد) فلأن المصنف جعل التوفيق رفيقًا لنا لا لغيرنا؛ إذ المقام مقام الحمد، وترتب الحمد على وصول النعماء من المحمود إلى الحامد خاصة أقوى من وصولها إليه وإلى غيره عمومًا، وذلك لا يحصل إلا على هذا التقدير؛ إذ على تقدير تعلقه بـــ"جعل" لا يفيد الحصر، ويحتمل مرافقة التوفيق لغيرنا، وهو غير مقصود.(ارتضا علي خان) وأما الثاني: فاللفظ لا يساعده؛ لامتناع تقدم ما في حيز المضاف إليه على المضاف؛ ولأن المعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل.(ملا جلال)

التوفيق خير رفيق والصلاة والسلام على من أرسله . . . . . .

قوله: **التوفيق**: هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير، قوله: الصلاة: هي بمعنى **الدعاء**، أي طلب الرحمة، وإذا أسند إلى الله تعالى تجرد عن معنى "الطلب"، ويراد به الرحمة مجازاً. قوله: على من أرسله: لم يصرح باسمه ﷺ؛ تعظيما، وإجلالا، **وتنبيها** على أنه فيما ذكر من الوصف بمرتبة **لا يتبادر** الذهن منه إلا إليه. واختار من بين الصفات هذه؛ لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية،

التوفيق: في تحقيق معنى التوفيق أقوال كثيرة. فقال أكثر المحققين من المتكلمين: هو خلق القدرة على الطاعة، وقول بعضهم: هو خلق نفس الطاعة، وقد يقال: إنه تسهيل طريق الخير وتسديد طريق الشر، وقيل: هو الوقوع من الاستعداد، وعند بعضهم: عبارة عن جعل التدبير موافقا للتقدير. ثم اعلم أن تقييد "المطلوب" بـــ"الخير" ليس داخلاً في المعنى اللغوي، فهو أعم من الخير والشر، لكنه خص استعماله في الشرع والعرف بالمطلوب الخير، فيقال: توفيق الصلاة؛ لأنه توفيق الخير. (إسماعيل). **الدعاء**: هذا مبني على ما هو المشهور عند الجمهور من أن الصلاة حقيقة في الدعاء مجاز في غيره، فلا يرد أن الرحمة معنى لغوي للصلاة، فكيف يصح قوله: "ويراد به الرحمة مجازًا"؟ ثم ههنا مجاز آخر، فإن الرحمة حقيقةً عبارة عن رقة القلب بحيث يقتضى الإحسان بمن يرق له، فكيف يسند إلى الله تعالى؛ لتنـــزيهه عن القلب؟ فلابد من أن يراد منها غايتها، وهي الإحسان مجازا، وإليه يشير عبارة البيضاوي. فافهم.(إسماعيل)

وتنبيها إلخ: ذكر لعدم التصريح باسمه وجهين: الأول: إن عدم التصريح يشعر بالتعظيم والإجلال. الثاني: إن هذا الوصف من حيث أنه لا يتبادر الذهن منه إلا إلى ذاته ﷺ كالعلم به، فيرد على الأول: أنه يلزم منه أن لا يصرح باسم الله عزوجل بالطريق الأولى؛ فإن عظمة الله وجلاله فوق عظمة الرسول وجلاله، وأنه كما أن في عدم التصريح تعظيما وإجلالا لشأن الرسول كذلك في التصريح تبرك وتيمن، فما الترجيح في اختيار الأول دون الثاني؟ وعلى الثاني: أن لله تعالى صفاتٍ لا يتبادر الذهن منها إلا إليه، فهي بمنـــزلة الأعلام له تعالى، فلِم لم يذكره؟ ويجاب: بأنه ما ذكر من الوجهين أن في عدم التصريح باسمه ﷺ والتصريح باسمه تعالى اتباع النص؛ لأن الله تعالى لم يصرح باسمه ﷺ في آية الصلاة، وهي ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ (الأحزاب:٥٦) وصرح باسمه جل جلاله في آية التحميد، وهي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة:٢) (عبد) **لا يتبادر**: من ذلك الوصف إلا إليه ﷺ؛ لأن المطلق ينصرف إلى فرده الكامل، وكامل أفراد من أرسله الله تعالى نبينا ﷺ، فكأنه هو رسول الله.(عبد)

هدًى، هو بالاهتداء حقيق، . . . . . .

مع ما فيه من التصريح بكونه ﷺ مرسلا؛ **فإن الرسالة فوق النبوة**؛ فإن المرسل: هو النبي الذي أرسل إليه وحي وكتاب. قوله هدًى: إما مفعول له لقوله: "أرسله"، وحينئذٍ يراد بـــ"الهدى" هداية الله **حتى يكون** فعلا لفاعل الفعل المعلل به، أو حال عن الفاعل أو عن المفعول، **وحينئذٍ** فالمصدر بمعنى اسم الفاعل، أو يقال: أطلق على ذي الحال **مبالغة**، نحو: زيد عدل. قوله: هو بالاهتداء: مصدر مبني **للمفعول**، أي بأن يهتدي به، والجملة صفة لقوله: هدى، أو يكونان حالين مترادفين،

فإن الرسالة: الظاهر أنه علة الاستلزام، ويمكن أن يقال إنه جواب عما يقال: ما الفائدة في التصريح بكونه مرسلاً؟ وحاصل الجواب: إن فيه بيان عظمة شانه ورفعة مكانه.(عبد) **فوق النبوة**: أي باعتبار الرتبة، فلا يرد أن النبوة عام من الرسالة، والعام من الشيء يكون فوقه، ولذا يقال: إن الجوهر فوق الجسم، وهو فوق الجسم النامي، وهكذا؛ فإن فوقية العام على الخاص باعتبار الشمول والإحاطة ولا كلام فيها.(تحفه)

حتى يكون: أي يوجد شرط تقدير اللام، فيصح تقديره، فإن قيل: لابد لتقدير اللام شرط آخر، وهو اتحاد زمان المفعول وزمان عامله، وزمان الهداية بعد زمان الإرسال، فكيف يصح تقدير اللام؟ قلت: لا نسلم هذا الشرط بقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (النحل:٨)؛ فإن "زينة" منصوبة بتقدير اللام، و لم تكن موجودة عند الخلق، وبقولهم: شربت الدواء إصلاحا للبدن، والإصلاح ليس وقت الشرب بل بعده.

وحينئذٍ: أي حين كون "هدى" حالا سواء كان عن الفاعل أو عن المفعول، لابد أن يجعل هدى بمعنى الهادي؛ لأن الحال محمول على ذي الحال في الحقيقة، ولا يصح حمل المصدر على شيء، فقوله: هدى حينئذ مجاز لغوي، أي مجاز في الطرف، وههنا مجاز آخر لا يناسب المقام؛ لأنه يفهم حينئذٍ أنه ﷺ هادٍ وقت الإرسال، والحال أنه هادٍ بعده، وقد تبين في محله أن المشتق وما هو بمعناه يطلق على من ثبت له مبدأ اشتقاق في المستقبل تجوزا، مثل: من قتل قتيلا فله سلبه.(عبد) **مبالغة**: أي لقصد المبالغة، وهو أولى؛ لأن المجاز حينئذ عقلي، أي المجاز في النسبة، والمجاز في النسبة أبلغ عن المجاز في الطرف كما تقرر في موضعه. **للمفعول**: لا للفاعل؛ لأن الابتداء بمعنى "راه يافتن"، وهو سبحانه منـــزه عنه، والرسول جل برهانه هادٍ لا مهتدٍ، فنسبة الاهتداء بجنابه لا يخلو عن سوء الأدب. فإن قيل: الاهتداء لازم واللازم منـــزه مبرأ عن التهمة بالمفعولية، فكيف يصح أن يقال: إن الابتداء مصدر مبني للمفعول، قلنا: إنه متعد بحرف الجر، وأشار إليه الشارح بقوله: أي بأن يهتدى به.

ونورا به الاقتداء يليق، وعلى آله . . . . . .

أو **متداخلين**، ويحتمل **الاستيناف** أيضاً، وقس على هذا قوله: نورا مع الجملة التالية. قوله: به متعلق بـــ"الاقتداء"، لا بـــ"يليق"؛ فإن اقتداءنا به ﷺ إنما يليق بنا، لا به؛ فإنه **كمال** لنا، لا له، وتقديم الظرف **لقصد الحصر** والإشارة إلى أن ملته ناسخة لملل سائر الأنبياء عليهم السلام **وأما الاقتداء** بالأئمة، فيقال: إنه اقتداء به **حقيقةً**، أو يقال: **الحصر إضافي** بالنسبة إلى سائر الأنبياء عليهم السلام قوله: وعلى آله: أصله أهل **بدليل أهيل**، خص استعماله في **الأشراف**، . . .

متداخلين: إذا كان قوله: "هو بالاهتداء حقيق" حالاً من الضمير في "هدى" بمعنى الهادي، والمتداخلان هما الحالان اللذان يكون الثاني حالا من معمول الحال الأول.(عبد) وهنا احتمال آخر: وهو أن أحدهما حال عن ضمير الفاعل، والآخر عن ضمير المفعول، فليسا مترادفين؛ لتعدد ذي الحال، ولا متداخلين؛ لأن الثاني ليس حالا من معمول الحال الأول؛ ولبعده لم يتعرض الشارح.(إسماعيل)

الاستيناف: ويحتمل أن يكون جملة مستأنفة، أي جوابًا عن سؤالٍ، كأنّ سائلا يسأل: لِمَ أرسله هدى؟ فأجاب: بأنه بالاهتداء حقيق، وحينئذٍ ضمير "هو" يرجع إلى "من أرسله".(عبد)

كمال: والكمال "ما يتم به النوع في ذاته وفعله"، وكمال الإنسان علما وعملا باقتداء نبي زمانه.(عبد)

لقصد الحصر: لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، فالمعنى: لا يليق الاقتداء بالأنبياء وغيرهم إلا به ﷺ، فحصل من ههنا الإشارة إلى أن ملته ﷺ ناسخة لملل سائر الأنبياء، "فالواو" في قوله: "والإشارة" بمعنى مع.(عبد)

أما الاقتداء: جواب عما يقال: إن الاقتداء بالأئمة صحيح بالإجماع، فالحصر المذكور ممنوع. **حقيقة**: يعني الاقتداء بالأئمة ليس مغايرا باقتداء النبي ﷺ، بل هو عينه، كيف! وهم تابعون للنبي ﷺ ومقتدون به.(إسماعيل)

الحصر إضافي: الحصر على نوعين: حقيقي: وهو ما يكون بالنسبة إلى جميع ما عدا الشيء، وإضافي: وهو ما يكون بالنسبة إلى البعض، فالحصر المستفاد من تقديم الظرف هو الثاني بأن يقال: إن هذا الحصر بالنسبة إلى سائر الأنبياء لا بالنسبة إلى جميع ما عداه، فاقتداءنا بالأئمة لا يضر في الحصر؛ فإن الأئمة ليسوا بأنبياء.(إسماعيل)

بدليل أهيل: لأن التصغير معيار الكلمات يردها إلى حروفها الأصلية، ثم بدلت "الهاء" همزةً؛ لكونها من حروف الحلق، فبدلت "الهمزة" الثانية الساكنة بالألف على قانون آمن.(عبد) **الأشراف**: أي من له شرافة في الدارين كآل الرسول، أو في الدنيا فقط، مثل آل فرعون، فلا يقال: آل الحجام بخلاف الأهل؛ فإنه أعم؛ فلذا اختار الآل على الأهل.

في تحرير المنطق والكلام، وتقريب المرام . . . . . .

هذا الكلام مهذب غاية التهذيب، فحذف الخبر **وأقيم** المفعول المطلق مقامه وأعرب بإعرابه على طريق مجاز الحذف. قوله: في تحرير المنطلق **والكلام**: لم يقل في بيانهما؛ لما في لفظ التحرير **من الإشارة** إلى أن هذا البيان خال عن **الحشو والزوائد**. والمنطق: **آلة قانونية تعصم** مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. والكلام: هو العلم الباحث عن أحوال المبدأ والمعاد على نهج قانون الإسلام. قوله: وتقريب المرام **بالجر**، عطف على "التهذيب"، . . . . . .

وأقيم: هذا إن جوزنا كون المفعول المطلق من غير لفظ العامل، وإن لم نجوز قلنا: بحذف المصدر أيضًا ثم إقامة تابعة مقام المفعول المطلق.(يزدي ملا جلال) **والكلام**: سموا ما يفيد معرفة الأحكام العملية بين أدلتها التفصيلية بالفقه ومعرفة أحوال الأدلة إجمالا في إفادتها الأحكام بأصول الفقه ومعرفة العقائد عن أدلتها التفصيلية بالكلام.(من المصنف التفتازاني) وتسمية هذا العلم بالكلام إما لأن مسألة الكلام أشهر مسائله أو لأنه كان عنوان مباحثه في كتب المتقدمين "الكلام في كذا فكذا" أو لأنه علم يقتدر به على الكلام في تحقيق الشرعيات والاعتقاديات.(إسماعيل) **من الإشارة**: وجه الإشارة ظاهر؛ فإن "التحرير" له معنى لغوي: وهو الترقيم والتنقيش، ومعنى اصطلاحي: وهو التبيين بيانا خاليا عن الحشو والزوائد، ولا شك أن المعنى اللغوي ههنا غير صحيح، كيف والمعنى حينئذٍ أن هذا غاية تهذيب الكلام في ترقيم المنطق وتنقيش الكلام، ولا يخفى أنه باطل فلابد من أن يكون المراد منه هو المعنى الاصطلاحي، فعلم أن كتابه هذا خال عن الحشو والزوائد.(إسماعيل) **الحشو والزوائد**: والفرق بينهما: أن الأول زائد بلا فائدة مستغنىً عنه، والثاني زائد على أصل المراد، مفيداً كان أو لا، هذا إن أريد من الزائد التطويل.(برهان) **آلة**: بين القوة العاقلة ومنفعلها، وهي البادي في وصول أثرها الذي هو الترتيب إليها.(عبد) **قانونية**: أي آلة هي قانون من نسبة الخاص إلى العام، كما يقال: زيد انساني. والقانون لفظ يوناني أو سرياني بمعنى مسطر الكتاب، وفي الاصطلاح: قضية كلية تشتمل على أحكام جميع جزئيات موضوعها. (محصل الكتب) **تعصم**: فإن قيل: يعلم من ههنا أن المنطق نفسه ليس بعاصم بل مراعاته. قلنا: المراعاة شرط عصمة المنطق، كما أن المنشار آلة للقطع بشرط تحريكه، ويصح في تعريفه أن يقال: آلة نجارية يقطع بتحريكها الخشب، فالمراد أن تلك الآلة تعصم بشرط مراعاتها، واستناد العصمة إلى المراعاة مجاز عقلي.(تحفه) **بالجر**: ويحتمل أن يكون بالجر عطفا على "التحرير" وبالرفع على "الغاية" ولكن يفهم في عطف "التقريب" على "التهذيب" زيادة مدح ليس في عطفه على "التحرير" و"الغاية" فالمناسب هو الأول؛ لكون المقام مقام المدح.(إسماعيل)

غاية تهذيب الكلام . . . . . .

الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبرة عنها بالألفاظ المخصوصة أو تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة، **سواء كان** وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده؛ إذ لا وجود **للألفاظ** المرتبة ولا للمعاني في الخارج، **فإن كانت** الإشارة إلى الألفاظ، فالمراد بـــ"الكلام" الكلام اللفظي، وإن كانت إلى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي. **قوله**: غاية تهذيب الكلام: **حمله** على هذا **إما بناء** على المبالغة، نحو: زيد عدل، أو بناء على أن التقدير: . . . . . .

= وإشارة إلى فطانة السامع؛ وتنشيطاً له في طلبه، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ (الأنعام:١٠٢) فإنه سبحانه يمنع أن يشار إليه بالإشارة الحسِّيَّة، والإشارة العقلية: أن يميز شيء بمعونة العقل.(إسماعيل بزيادة)

سواء كان: إشارة إلى تزييف ما قيل: إن الديباجة إن كانت ابتدائية فالإشارة إلى المعاني على سبيل المجاز بتنـــزيل المعقول منـــزلة المحسوس، وإن كانت إلحاقية فالإشارة إلى الألفاظ المرتبة المحسوسة بالتبع على سبيل الحقيقة.(تحفه)

للألفاظ: في توصيف الألفاظ بالترتيب إشارة إلى أن الألفاظ وإن كانت موجودة في الخارج، لكن لا مرتبة مجتمعة بل متعاقبة، والإشارة ههنا تقتضي الترتيب؛ لأن المشار إليه بها هو الكتاب المرتب.(إسماعيل)

فإن كانت إلخ: وحينئذٍ يندفع ما قيل: إن المراد بالكلام إما الكلام اللفظي فبطل احتمال أن يكون هذا إشارة إلى المعاني المرتبة؛ فإنها يمتنع كونها مخبرا عنها بالكلام اللفظي، وإمّا النفسي فبطل أن يكون المشار إليه بهذا الألفاظ؛ لامتناع أن تكون مخبرا ههنا بالكلام النفسي. فتأمل.(إسماعيل) تقرير الدفع: إنا كما نقول: إن المشار إليه بـــ"هذا" يحتمل أن يكون معاني مرتبة، كذلك نقول: الكلام أيضًا يحتمل أن يراد به الكلام اللفظي، ويحتمل أن يراد به الكلام النفسي، فالمشار إليه لو كان الألفاظ المرتبة يراد الكلام اللفظي، ولو كان المعاني المرتبة يراد الكلام النفسي، وهذا ظاهر.(إسماعيل) **حمله**: دفع دخل مقدر: هو أن "التهذيب" مصدر فلا يحمل بالمواطاة على هذا، فأجاب: بأنه مجاز بوجهين: المجاز العقلي في النسبة مبالغة، والمجاز في الحذف في جانب المحمول، يعني المخبر به محذوف، و"غاية التهذيب" مفعول مطلق. **إما بناء**: وههنا توجيهات أخر لصحة الحمل: الأول: أن يقال ههنا مجاز في الطرف، فيكون "التهذيب" بمعنى المهذب. والثاني: أن يرتكب بالمجاز في الإعراب، فيكون الحمل حينئذٍ بواسطة "ذو". والثالث: أن يحذف المصدر المضاف في جانب المخبر عنه أي التصنيف، فيكون من قبيل حمل المصدر على المصدر، وهو جائز.(إسماعيل)

وبعد: فهذا . . . . . .

أو **مستقر** خبر لمبتدأ محذوف، أي هذا الحكم متلبس بالتحقيق أي متحقق. قوله: **وبعد**: هو من الظروف الزمانية، ولها حالات ثلاث؛ لأنها إما أن يذكر معها المضاف إليه أو لا، وعلى الثاني فإما أن يكون نسياً منسياً أو منوياً، فعلى الأولين معربة، وعلى الثالث مبنية على الضم. قوله: فهذا: هذه الفاء **إما على توهم "أما" أو على تقديرها** في نظم الكلام. وهذا **إشارة** إلى المرتَّب . . . .

مستقر: وهو في المشهور ما يكون متعلقه مقدرا عاما يعم جميع الأفعال، كالكون والحصول والثبوت والوجود والتلبس أيضا منها؛ إذ ما من فعل له تعلق بالغير إلا وهو متلبس به، وعند السيد الشريف: ما يكون متعلقه مقدرا سواء كان عاما أو خاصا. واللغو: ما يقابل كل قول. (مير زاهد بزيادة وتغيير)

فائدة: وإنما سمي مستقرا؛ لأن عامله يكون دائما مقدرا فالظرف يستقر مقام عامله؛ لكونه مقدرا، واللغو يكون عامله مذكورا، فيلغو عن أن يقوم مقام متعلقه؛ لكونه مذكورا.(تحفه) **وبعد**: ظرف زمانٍ كثيراً، ومكانٍ قليلاً، وههنا صالح للأول باعتبار اللفظ، والثاني باعتبار الرقم. (شرح صمدية لصدر الدين المدني)

إما على توهم "أما": دفع لما يرد على قول المصنف: "وبعد فهذا" من أن إيراد الفاء ههنا بما لا وجه له، بأن له وجهين: الأول: أن "أما" تذكر كثيراً في مثل هذا المقام، فيتوهم أنها مذكورة في نظم الكلام، ثم جعل توهمه بمنـــزلة التحقيق، وأجرى عليه حكمه، والثاني أن يقال: أن لفظ "أما" مقدر في نظم الكلام، والفاء قرينة دالة عليه.(إسماعيل) والحق أن الفاء للتفسير؛ لأن توهم "أما" لم يعتبره أحد من النحويين، وتقديرها مشروط بكون ما بعد "الفاء" أمراً أو نهياً ناصبا لما قبلها أو مفسرًا له، صرح به الرضي جمال. والأولى أن يقال: إتيان الفاء لإجراء الظرف مجرى الشرط، كما ذكره الرضي في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ (الاحقاف:١١) (عبد الحكيم)

أو على تقديرها: والفرق بين توهم "أما" وتقديرها: أن معنى توهم "أما" حكم العقل بواسطة الوهم أن "أما" مذكورة في الكلام بواسطة اعتيادهم بها في أمثال هذا المقام، فيكون حكما كاذبا، ومعنى التقدير أن يقدر "أما" في نظم الكلام ويجعل في الأحكام كالمذكورة، فهو حكم مطابق للواقع. فافهم.(عبد)

إشارة: فإن قلت: إن اسم الإشارة موضوع لأن يشار إلى موجود في الخارج محسوس مشاهد، فكيف يصح الإشارة بهذا إلى المرتَّب الحاضر في ذهن؟ قلت: إن وضع اسم الإشارة وإن كان إلى موجود في الخارج إلا أنه قد يشار بالإشارة العقليّة إلى ما ليس بموجود محسوس مشاهد أيضًا بجعله كالمشاهد، وتنـــزيل المعقول منـــزلة المحسوس على سبيل المجاز؛ تنبيها على كمال ظهوره بحيث أن يشار إليه؛ وترغيبا للمتعلم في تحصيله؛ =

وأصحابه الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق، وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق،

وآل النبي عترته **المعصومون**. قوله: وأصحابه: هم المؤمنون الذين أدركوا **صحبة النبي** ﷺ **مع الإيمان**. قوله: في مناهج: جمع منهج، وهو الطريق الواضح. قوله: الصدق: الخبر **والاعتقاد إذا** طابق الواقع كان الواقع أيضاً مطابقا له؛ فإن المفاعلة من الطرفين، فمن حيث أنه مطابق للواقع -بالكسر- يسمى صدقا، ومن حيث أنه مطابق له -بالفتح- يسمى حقاً، وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة أيضاً. قوله: بالتصديق: متعلق بقوله: سعدوا، أي بسبب التصديق والإيمان **بما جاء** به النبي ﷺ. قوله: وصعدوا في معارج الحق: يعني بلغوا **أقصى** مراتب الحق؛ **فإن الصعود** على جميع مراتبه يستلزم ذلك. قوله: بالتحقيق: ظرف لغو متعلق بـــ"صعدوا" كما مر،

المعصومون: أي المحفوظون عن ارتكاب الصغائر والكبائر. قال الله تعالى في شأنهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (الأحزاب:٣٣)، وهذا على مذهب الشارح؛ لأنه من الإمامية.(إسماعيل)، وفي الأنوار: آل النبي بنو هاشم وبنو مطلب أيضًا، وقيل: ذرية فاطمة ﷺ، كما رواه النووي، أو جميع القريش، أو أمة الإجابة، أو الأتقياء منهم، كما أخرج الطبراني بسند ضعيف "آل محمد كل تقي": والمحقق الدواني رجح الأخير.(عبد)

صحبة النبي ﷺ: قليلاً كان أو كثيراً في حياته الصورية ﷺ يقظةً.(عبد)

مع الإيمان: أي مع استمرار الإيمان وبقائه عند الوفاة، والأولى أن يقال: إن قولهم: "هم المؤمنون" يشعر بعلية الإيمان؛ لكونهم أصحابا، ولابد للمعلول من العلة حدوثا وبقاء، فيفهم من ههنا التوفي على الإيمان، فلا يرد أن المحشي لم يقل: "وماتوا" وهو ما لابد منه. وجه الإشعار بأن تعليق الحكم بالمشتق يدل على عليّة المأخذ، مثل: قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة:٣٨) للسرقة. فافهم.(عبد)

الاعتقاد: وهو ربط القلب بشيء مطابقا للواقع أو لا.(عبد)

بما جاء: من عند الله من أصول الشرائع وفروعها.(عبد)

فإن الصعود: يعني أن معنى قوله: "صعدوا في معارج الحق"، هو الصعود على جميع مراتب الحق؛ لأن الجمع المضاف يفيد الاستغراق، والبلوغ إلى أقصى مراتب الحق لازم لذلك المعنى، فههنا ذكر الملزوم وأراد اللازم، وإنما أريد اللازم من الملزوم؛ لكونه أنسب بمقام المدح.(عبد)

من تقرير عقائد الإسلام، جعلته تبصرةً لمن حاول التبصر لدى الإفهام، وتذكرةً **لمن أراد**

أي هذا غاية تقريب **المقصد إلى الطبائع** والأفهام. والحمل على طريق المبالغة أو على تقدير: هذا مقرب غاية التقريب. قوله: من تقرير عقائد الإسلام بيان لـــ"المرام". والإضافة في "عقائد الإسلام" **بيانية** إن كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقادات، وإن كان عبارة عن مجموع الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان، أو كان عبارة عن مجرد الإقرار باللسان فالإضافة لامية. قوله: جعلته تبصرة: أي **مبصرا**، ويحتمل التجوز في الإسناد، وكذا قوله: **تذكرة**. قوله: لدى **الإفهام**:

لمن أراد: ليت شعري ما وجه اختياره على "لمن أراد التذكر" مع أنه أحصر وأوفق بقوله: "لمن حاول التبصر". (عبد)
أقول: لعل وجهه أن تغير الأسلوب للتفنن، وهو من شأن البلغاء. **المقصد**: أي مقصود الكلام أو مقصود علماء الإسلام وهو تقرير العقائد وإثباتها بالدليل.(عبد)
إلى الطبائع والأفهام: إشارة إلى أن "التقريب" يتعدى إلى مفعولين، بنفسه إلى الأول وبواسطةٍ إلى الثاني، فههنا مفعوله الأول "المرام" بمعنى "المقصد" ومفعوله الثاني المحذوف وهو "إلى الطبائع" ومثل ذلك.(تحفه)
بيانية: فإن قيل: لابد في الإضافة البيانية من العموم من وجه بين المضافين، مثل: خاتم فضة، و"العقائد" أعم مطلقا من الإسلام الذي هو نفس الاعتقادات. قلنا: لابد في الإضافة البيانية من صدق المضاف على المضاف إليه سواء كان بينهما عموم من وجه أو عموم مطلقا، بأن يكون المضاف أعم من المضاف إليه حتى يصح كون المضاف إليه بيانا للمضاف.(عبد)
مبصرا: دفع توهم: وهو أن "الجعل" يتعدى إلى مفعولين، أسند ثانيهما إلى الأول، فيلزم أن يكون "التبصرة" مسندا إلى الضمير الذي مرجعه "الكتاب"، والمصدر لا يسند إلى شيء، وتقرير الدفع: إن ههنا مجازا لغويا، فالتبصرة بمعنى المبصر.(إسماعيل)
تذكرة: فهي إما بمعنى المذكورة فالمجاز لغوي وإما المراد بها ههنا نفس التذكرة فالمجاز عقلي، وفي قوله: "تذكرة" إشارة إلى أن الكتاب أقل كلاما وأدل مراما. أما الأول؛ فلأن كون الكتاب مذكّرا موقوف على حفظه، وما هو أقل كلاما أقرب إلى الحفظ، وأما الثاني؛ فلأن الكتاب لو لم يكن أدل على ما أريد تذكرة لم يكن تذكرة.(عبد)
الإفهام: يتعدى إلى مفعولين، فمفعوله الأول ههنا محذوف أعني مطالب الكتاب ومقاصده، وإلى الثاني أشار الشارح بقوله: إياه أو للغير.(إسماعيل)

أن يتذكر من ذوي الأفهام سيما الولد الأعز . . . . . .

بالكسر أي **تفهيم الغير** إياه وتفهيمه للغير، والأول للمتعلم والثاني للمعلم. قوله من ذوي الأفهام: بفتح الهمزة جمع فهم، والظرف الثاني إما في موضع الحال من فاعل "يتذكر" أو متعلق بـــ"يتذكر" **بتضمين** معنى الأخذ والتعلم أي يتذكر آخذًا ومتعلمًا من ذوي الأفهام، **فهذا** أيضًا يحتمل الوجهين. قوله: سيما: السي بمعنى المثل، يقال: هماسيان أي مثلان، وأصل "سيما" "لا سيما"،

تفهيم الغير: من إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول، أي تفهيم الغير إياه أو تفهيمه للغير، فعلى الأول هو تبصرة للمتعلم المبتدي وعلى الثاني للمعلم المنتهي، وكذا قول المصنف: تذكرة لمن أراد، ويمكن اعتباره بالنسبة إلى كليهما، فإن أريد لمن أراد أن يتذكره ويحفظ أخذاً ومتعلما من ذوي الأفهام كان تذكرة للمبتدي، وإن أريد لمن أراد أن يتذكر حال كون من تذكر من ذوي الأفهام كان ظاهر الانطباق على المنتهي، وقوله: من ذوي الأفهام على الأول ظرف لغو متعلق بـــ"يتذكر" بتضمين معنى الأخذ والتعلم، وعلى الثاني مستقر في موضع النصب على أنه حال عن "من أراد" هذا ولكن لا يخفى أن التبصرة أنسب بالمبتدي والتذكرة بالمنتهي.(يزدي على الجلالي)

بتضمين: لأن التذكر لازم لا يتعدى بكلمة "من". والتضمين عبارة عن إرادة معنى الفعل أو شبهه عن لفظ فعل آخر أو معناه وجعل أحدهما حالا والآخر أصلا بحسب المقام.(عبد)

فهذا: أي قوله: تذكرة من أراد أن يتذكر من ذوي الأفهام، يحتمل أن يكون للمعلم أو المتعلم، مثل قوله: وتبصرة لمن حاول التبصر لدى الإفهام؛ لأن قوله: من ذوي الأفهام، إذا كان متعلقا بقوله: ثابتا أو كائنا فيكون حالا من الضمير المستكن في قوله: أن يتذكر، فيكون ظرفا مستقرا؛ لاستقراره مقام متعلقه بالفتح، فحينئذٍ لا يراد لمن أراد أن يتذكر إلا المعلم؛ لأن معنى ذوي الأفهام أصحاب العلوم، ومن صفات صاحب العلم التعليم، وإلا لزم تحصيل الحاصل، وهو محال، وأيضًا التعلم يستلزم الجهل، والتعليم العلم، وعلم الشيء وجهله متنافيان، فلا يجمع مع العلم التعلم المستلزم للجهل المنافي، فتحقق أن ذوي الأفهام هم المعلمون، وإذا كان قوله: من ذوي الأفهام متعلقا بقوله: أن يتذكر بعد تضمين معنى الأخذ والتعلم فيكون ظرفا لغوا؛ لإلغائه عن أن يقوم مقام متعلقه؛ لكونه مذكورا، فحينئذٍ يكون "من أراد آخذا ومعلما من ذوى الأفهام" فيكون من أراد أن يتذكر حينئذٍ للمتعلم، كما لا يخفى.(عبد)